رابطة برلمانيون لأجل القدس
Parliamentarians for Al Quds

ملخص

تقرير منظّمة

"هيومن رايتس ووتش"

الحقوقية الدولية، حول الحصار المفروض على قطاع غزة للعام الـ ١٥ على التوالي

التقرير الأصلي كاملا
باللغة الانجليزية

parliament.alquds
https://www.lp4q.org

أكدت منظّمة "هيومن رايتس ووتش" الحقوقية الدولية، أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، هو "جزء من جريمتين ضد الإنسانية، وهما الفصل العنصري، والاضطهاد ضد ملايين الفلسطينيين"، مبينة أن إسرائيل حولت غزة إلى سجن في الهواء الطلق.

وحمّلت المنظّمة في تقرير لها بالذكرى الـ 10 للحصار المفروض على القطاع، إسرائيل "المسؤولية عن رعاية السكان بغزة وتزويد السكان بالحقوق والحماية، وفق القانون الدولي الإنساني، بصفتها سلطة احتلال تتمتع بسيطرة كبيرة على جوانب الحياة بغزة".

وفيما يلي أبرز النقاط الواردة في التقرير:

- استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة للعام الـ ١٥ على التوالي يشكل جزءا من جريمتَي الاحتلال ضد الإنسانية المتمثّلتين في الفصل العنصري والاضطهاد ضد ملايين الفلسطينيين.

- إسرائيل حولت غزة إلى سجن في الهواء الطلق، بينما يستأنف العديد من الأشخاص حول العالم السفر بعد عامين من بدء تفشي فيروس كورونا، ما يزال أكثر من مليونَي فلسطيني في غزة منذ ١٥ عامًا تحت ما يشبه الإغلاق الذي سبّبه الفيروس.

- الإغلاق المفروض على غزة يحرم أكثر من مليونَي نسمة من السكان من فرص تحسين حياتهم، سواء بالسفر لأغراض التجارة الخارجية أو الدراسة أو العلاج أو لغيرها من الفرص.

- حالة الإغلاق دمّرت الاقتصاد بغزة، وساهمت في تشتيت الشعب، وفقد المهنيون، والطلاب، والفنانون، والرياضيون فرصًا مهمة للتقدم، غير متوفرة بغزة.

- توصلت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللتان ترعيان القانون الإنساني الدولي، إلى أن إسرائيل بصفتها سلطة الاحتلال، تظل ملزمة بتزويد سكان غزة بالحقوق والحماية التي يمنحهم إياها قانون الاحتلال.

- منذ ٢٠٠٧، تمنع السلطات الإسرائيلية، باستثناءات ضيقة، الفلسطينيين من المغادرة عبر معبر بيت حانون، وهو معبر الأفراد من غزة إلى إسرائيل، والذي يمكنهم من خلاله الوصول إلى الضفة الغربية والسفر إلى الخارج عبر الأردن، كما تمنع السلطات الفلسطينية من تشغيل مطار أو ميناء بحري في غزة، وتقيّد بشدة دخول البضائع وخروجها.

- تواصل السلطات الإسرائيلية السيطرة على المياه الإقليمية والمجال الجوي لغزة، وعلى حركة الأشخاص والبضائع، باستثناء حدود غزة مع مصر، تسيطر إسرائيل أيضا على سجل السكان الفلسطينيين والبنى التحتية التي تعتمد عليها غزة.

- بينما يسمح قانون الاحتلال لسلطات الاحتلال بفرض قيود أمنية على المدنيين، فإنه يطالبهم أيضا بإعادة الحياة العامة للسكان الخاضعين للاحتلال، وتعليق الحركة طويل الأمد وغير المحدود في غزة كان له تأثير أكثر تدميرًا، حيث أدى إلى تشتيت السكان، وإضعاف الروابط الأسرية والاجتماعية، ومضاعفة التمييز ضد المرأة، ومنع الناس من الحصول على فرص لتحسين حياتهم.

- معظم الفلسطينيين الذين نشأوا في غزة في ظل هذا الإغلاق لم يغادروا قط قطاع غزة على مدى السنوات الـ٢٥ الماضية، وفرضت إسرائيل قيودًا متزايدة على تنقل سكان غزة منذ يونيو/حزيران ٢٠٠٧.

- فرضت السلطات الإسرائيلية منذ أكثر من عقدين قيودًا شديدة على استخدام الفلسطينيين للأجواء والمياه الإقليمية لغزة، ومنعت إعادة فتح المطار الذي دمرته في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢، ومنعت بناء ميناء بحري، فلم تترك للفلسطينيين خيارا سوى مغادرة غزة برا للسفر إلى الخارج.

- على إسرائيل إنهاء المنع العام للسفر الذي تفرضه على سكان غزة والسماح بحرية تنقل الأشخاص من القطاع وإليه، والاكتفاء، في أقصى الحالات، بالفحص الفردي والتفتيش الجسدي لأغراض أمنية.

- على المجتمع الدولي والأمم المتحدة الوقوف عند مسؤولياتهم القانونية والإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني، والعمل على إنهاء الحصار الظالم المفروض على غزَّة، وتسهيل حركة تنقل وسفر الفلسطينيين بحريَّة.